



أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 —دراسة قياسية—

"The Impact of Monetary Policy on Inflation Rates in Algeria During the Period 2000–2023 – An Econometric Study"

وسعي رابح *	حديدي عابد
جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)	جامعي ابن خلدون تيارت (الجزائر)
rabah.ouessai@univ-tiaret.dz	abed.hadidi@univ-tiaret.dz

تاريخ القبول: 2026/03/25

تاريخ الاستلام: 2025/10/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبين أثر محددات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 ، ولتبيان ذلك إعتدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بتحليل معدلات التضخم خلال فترة الدراسة ، ثم إعتدنا على المنهج القياسي باستعمال الإختبار الإستقرارية السلاسل الزمنية بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL) خلال فترة الدراسة . وتوصلنا في الأخير الى وجود علاقة عكسية وقوية وذات دلالة إحصائية في المدى الطويل بين سعر الفائدة (كمؤشر رئيسي لأداة السياسة النقدية) ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة .

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية ، معدل التضخم ، سعر الفائدة ، معدل البطالة

Abstract

This study aims to demonstrate the impact of monetary policy determinants on inflation rates in Algeria during the period 2000-2023. To achieve this, we adopted a descriptive-analytical approach, analyzing inflation rates during the study period. We then employed an econometric approach, utilizing time series stationarity testing and applying the Autoregressive Lag (ARDL) model during the same period. Ultimately, we found a strong, statistically significant, and long-run inverse relationship between the interest rate (as a key indicator of monetary policy) and the inflation rate in Algeria during the study period.

Keywords: Monetary policy, inflation rate, interest rate, unemployment rate



مقدمة :

إن التطورات المستمرة التي شهدها العالم نتيجة الأزمات المالية والإقتصادية أثرت سلباً على مؤشرات الإقتصاد الكلي في جميع بلدان العالم كنتيجة لترابط إقتصاديات الدول مع بعضها البعض في تكتلات إقتصادية لتسهيل حركة التدفقات الحقيقية و غير الحقيقية بين البلدان تبعاً للمصالح المشتركة بينها ، و كنتيجة لذلك فقط أصبحت السياسة النقدية هي الأخرى عرضة للتقلبات مؤشراتهما بسبب ترابط العملات السيادية مع الدول التي تعتمد على هذه الأخيرة في معاملاتها الدولية .

حيث يعد التضخم من أبرز المؤشرات الكلية التي تعكس أداء الإقتصادي لمختلف دول العالم ومحور الاهتمام صناع السياسة النقدية سواء قديماً أو في وقتنا الحالي، حيث يعرف التضخم على أنه الارتفاع العام في مستوى الاسعار مما ينتج تدهور في القدرة الشرائية للعملة وانخفاض القيمة الحقيقية لدخل وهذا ما نتج عن بروز مشاكل أخرى على رأسها البطالة ، حيث تعد البطالة أكبر هاجز الذي يواجه مختلف دول العالم بما فيها الدول النامية، إذ تعتبر إحدى أهداف المعدلات التشغيل نتيجة الفجوة الحقيقية بين العرض والطلب في سوق العمل بسبب عدم إستغلال الموارد البشرية بشكل فعال مما يترتب عليها مشاكل الاجتماعية تأثر بشكل مباشر على المجتمع. وقد سعت الجزائر كغيرها من دول العالم لبلوغ مستويات عالية في الإقتصاد بعمل على تحسين المستمر لسياساتها النقدية لضبط معدلات التضخم لضمان الإستقرار النظام الإقتصادي، عن طريق الأدوات السياسية النقدية بهدف تقليل من حدة التضخم لتجنب الاختلالات التي تواجه الإقتصاد . وعلى هذا أساس يمكن طرح الإشكالية الآتية::

ما مدى تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

الأسئلة الفرعية: من أجل معالجة الموضوع كان يجب تحليل الإشكالية ، ونقسيمها لأسئلة فرعية من أجل فهم أفضل للموضوع ، حيث تمثلت الأسئلة على الشكل التالي :

- (1) ما هي السياسة النقدية ، وما هي أهم محدداتها ؟
- (2) هل تقلبات معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة ، كان لها أسباب إقتصادية ، أم نقدية ؟ وهل هذه الأسباب داخلية أم خارجية ؟
- (3) ما هو أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم ؟

فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع البحث فمن خلال هذه الفرضيات يمكن الاجابة بالشكل الآتية:

- (1) تعتبر السياسة النقدية الاستراتيجية المثلى التي تنتهجها السلطات في أي بلد للتحكم في محددات السياسة النقدية على رأسها التضخم و معدل البطالة .



- (2) إن تقلبات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 راجع الى العديد من العوامل الاقتصادية على رأسها الأزمات المالية التي شهدتها العالم على رأسها أزمة الرهن العقاري خلال سنة 2008، وأخرها أزمة كورونا 2019 التي شهدتها العالم .
- (3) تؤثر السياسة النقدية إيجابا و سلبا على معدلات التضخم تبعا للسياسة المنتهجة من قبل السلطات النقدية في البلد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة على تحقيق ما يلي::

- (1) معرفة أهداف السياسة النقدية التي طبقتها الجزائر خلال فترة الدراسة ،و تحليل واقع معدلات التضخم خلال هذه الفترة .وهذا راجع الى انهيار قيمة الدينار الجزائري و القدرة الشرائية رغم سياسة المتبعة في البلد و المتمثلة في رفع أجور القطاع العمومي و الخاص بشقيه .
- (2) فضلا عن كشف أثرمحددات السياسة النقدية على معدل التضخم قياسيا حتى نعرف ما هو المحدد الذي له أثر مباشر على التضخم .

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض أهم المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية ، وكذا التضخم . أما الجانب القياسي ، فقد تم الاستخدام الأسلوب القياسي وذلك بصياغة النموذج الاقتصادي قياسي الذي يتماشى مع طبيعة المتغيرات المدرجة، وسيتم تحليل البيانات باستخدام برمجية (EViews) وقد شملت الدراسة باعتماد على الإختبار الإستقرارية السلاسل الزمنية بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL) لتحليل العلاقة في المدى الطويل والقصير، بالإضافة الى استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

الدراسات السابقة :

- دراسة (زروق، 2021) بعنوان " التضخم قياسه و آثاره على الاقتصاد الجزائري " ،قامت الباحثة بمحاولة قياس معدلات التضخم خلال فترة الدراسة ، بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي . وقد توصلت في الأخير الى أن معدلات التضخم في الجزائر متذبذبة وهذا راجع الى الإنفاق الحكومي على مشاريع غير منتجة ،مع إرتفاع سلع الإستهلاكية حيث لم تجدى السياستين في الحد من التضخم إلا أن النمو الإقتصادي في الجزائر لم يتأثر بأي متغيرات إقتصادية .
- دراسة (سلمان، 2025) بعنوان " أثر معدل التضخم و البطالة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية للفترة 2010-2022" حيث تناولت الدراسة بيان ماهية التضخم و أسبابه ، وكذا



أثره على النمو الاقتصادي . وقد تم الاعتماد على المنهج القياسي في ذلك . وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر عكسي ذو دلالة احصائية بين كل من الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي.

- دراسة (جليط، 2020) بعنوان " تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية " حيث حاول الباحث بناء نموذج قياسي يتكون من متغيرين معدل التضخم و العرض النقدي بالمفهوم الواسع . وقد توصلت الدراسة في الأخير الى ضعف مفعول السياسة النقدية في التأثير في معدلات التضخم في الجزائر .
- دراسة (جامع، 2020) بعنوان "أثر السياسات الإقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة 1973-2017 دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية " ،حاول الباحث التعرف على أثر السياسات الاقتصادية على معدلات التضخم بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية و بتطبيق تقنية الانحدار المتعدد .وقد توصلت الدراسة في الأخير الى وجود أثر ايجابي لهذه المتغيرات على التضخم .

2. الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و محداداتها في الجزائر :

1.2. مفهوم السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات الاقتصاد الكلي التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد، فنظرا لاختلاف الأفكار وتعدد النظريات الاقتصادية، تعددت التعاريف من طرف الاقتصاديين. وعليه نذكر منها:

- 1) عرفها **RITTE** على أنها: "إجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد في الاقتصاد الوطني بحيث يتناسب مع النمو في الانتاج السلعي والخدمي". (الغالي و كاظم ، صفحة 250)
- 2) عرفها الاقتصادي **KENT** بأنها : «مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل". (حداد و مشهور هذلول، 2008)
- 3) عرفها الاقتصادي **G.L.B3ASH** على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بيها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية. (مفتاح، 2005، صفحة 98)

2.2. نمذجة ديناميكية لأثر السياسة النقدية على التضخم:

1.2.2. الإطار العملي للسياسة النقدية وأدواتها في الجزائر

قبل الشروع في التحليل القياسي، من الضروري فهم الإطار العملي الذي ينفذ من خلاله بنك الجزائر سياسته النقدية، وكيفية تأثيره على المتغيرات الرئيسية التي تم اختيارها في نموذجنا. انتقلت الجزائر، مثل العديد من



الاقتصادات، من الاعتماد على الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة القائمة على آليات السوق، والتي تهدف إلى إدارة السيولة المصرفية والتأثير على أسعار الفائدة.

1) عمليات السوق المفتوحة: (Open Market Operations)

تعتبر هذه العمليات الأداة المحورية والأساسية لبنك الجزائر في الوقت الراهن. من خلالها، يقوم البنك بإدارة السيولة في السوق النقدي وتوجيه سعر الفائدة قصير الأجل. وتتمثل أهم هذه العمليات في:

- عمليات سحب السيولة الرئيسية (مزادات لمدة 7 أيام) هي الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحديد "سعر الفائدة الرئيسي (Taux Directeur) للبنك الجزائر. هذا السعر هو الذي يؤثر بشكل مباشر على متغير سعر الفائدة (IR) في نموذجنا، حيث إنه يمثل تكلفة السيولة على البنوك وينتقل أثره إلى بقية أسعار الفائدة في الاقتصاد.
- عمليات إعادة الشراء (Repo) لضخ السيولة عند الحاجة.

2) نسبة الاحتياطي الإجمالي: (Reserve Requirement Ratio)

هي أداة قوية ومباشرة التأثير، حيث تفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة مئوية من ودائعها لدى البنك المركزي دون فوائد. يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة للتحكم في قدرة البنوك على خلق الائتمان، وبالتالي التأثير على الكتلة النقدية (MS). رفع هذه النسبة يقلل من السيولة المتاحة للإقراض والعكس صحيح. وتجدر الإشارة إلى أن متغير إجمالي الاحتياطيات (FR) في نموذجنا يتأثر جزئياً بهذه السياسة، حيث إن الاحتياطيات الإلزامية للبنوك تشكل جزءاً من الالتزامات في ميزانية البنك المركزي.

3) تسهيلات السيولة الدائمة: (Standing Facilities)

تعمل هذه التسهيلات على تكوين "ممر لسعر الفائدة (Interest Rate Corridor)"، مما يحد من التقلبات الحادة في أسعار الفائدة بين البنوك. وتشمل:

- تسهيل الإقراض الهامشي لمدة 24 ساعة: يسمح للبنوك بالإقراض من بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها الطارئة من السيولة، ويمثل سعر الفائدة عليه سقف الممر.
- تسهيل الإيداع: يسمح للبنوك بإيداع فوائضها اليومية لدى البنك المركزي، ويمثل سعر الفائدة عليه أرضية الممر.

إن فهم هذه الأدوات العملية ضروري لتفسير نتائج نموذجنا القياسي. فعندما نجد في نتائجنا أن متغير سعر الفائدة (IR) له تأثير على التضخم، فإننا نعلم أن هذا التأثير يأتي نتيجة لقرارات بنك الجزائر بشأن سعره الرئيسي عبر



عمليات السوق المفتوحة. وبالمثل، فإن أي تأثير للكتلة النقدية (MS) يرتبط بشكل كبير بقرارات البنك بشأن نسبة الاحتياطي الإجباري.

3.2. تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 :

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات دول النامية والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وهذا يرجع لعدة أسباب منها داخلية ومنها خارجية، وجدول الاتي يمثل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 01: يمثل تطور معدلات التضخم خلال فترة (2000-2023)

السنة	معدل التضخم (%)	السنة	معدل التضخم (%)
2000	0.34	2012	8.89
2001	4.23	2013	3.25
2002	1.42	2014	2.92
2003	4.27	2015	4.78
2004	3.96	2016	6.40
2005	1.38	2017	5.59
2006	2.31	2018	4.27
2007	3.68	2019	1.95
2008	4.86	2020	2.42
2009	5.74	2021	7.23
2010	3.91	2022	9.27
2011	4.52	2023	9.32

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات



شهدت الجزائر خلال فترة 2000 الى 2023 تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم، نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية أثرت على الاداء الاقتصادي الوطني. حيث نلاحظ في بداية 2000، كانت الأوضاع الاقتصادية مستقرة نسبياً، مما ساهم في تسجيل معدل تضخم منخفض بلغ أقل من 1%، نتيجة لتحسن المؤشرات الاقتصادية بعد استعادة التوازن عقب أزمة التسعينات.

لكن هذا استقرار لم يستمر طويلاً، حيث بدأت الأسعار في الارتفاع تدريجياً بسبب زيادة الطلب المحلي وارتفاع الاسعار النفط عالمياً، حيث بلغ معدل التضخم في بعض السنوات أكثر من 4% مثل سنوات 2008 و2011، نتيجة الارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ومن جدول اعلاه نلاحظ وصول التضخم الى ذروته في سنة 2012، حيث اقترب 9%، متأثر بشكل رئيسي بارتفاع تكاليف المعيشة وضعف القدرة الشرائية. ومع ذلك شهدت البلاد استقرار نسبياً بين عامي 2014 و2019 حيث تراوحت معدلات التضخم بين 2% مما، يعكس فعالية جزئية لسياسات النقدية المتبعة في تلك الفترة.

لكن مع بداية أزمة كوفيد 19، واجه الاقتصاد الوطني ضغوطاً جديدة تمثلت في تراجع قيمة الدينار، وزيادة كلفة الاستيراد، وضعف الانتاج المحلي،

مما أدى الى عودة التضخم الى مستويات مرتفعة. فقد سجلت نسبة تضخم بلغت 7.2% في سنة 2021 لتتجاوز لاحقاً 9% خلال سنتين 2022 و2023.

تظهر هذه التطورات أن التضخم في الجزائر يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، وحجم الاستيراد وحجم الانفاق والسياسة النقدية. كما أن محدودية الانتاج المحلي والاعتماد الكبير على الاستيراد يساهمان في ضعف الاقتصاد ولاستقراره.

3. دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2023:

نعمل على وضع نموذج قياسي لتقييم أثر أدوات السياسة النقدية على مستويات التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000_2023) كما يلي:

1.3. تعريف بالنموذج:

بغية تقدير النموذج وظفت بيانات سنوية متعلقة باقتصاد الجزائر ابان الفترة الممتدة من 2000_2023، وقد توفرت جميع المعطيات من الموقع الرئيسي للديوان الوطني للإحصائيات وصيغ النموذج كما يلي:

$$F(INF)= f(EX.GE, GDP.OPENNES.MS.IR,FR)$$



المتغيرات التابعة:

المتغير الاول: يتمثل في معدل التضخم، والذي يعرف على أنه المعدل الاجمالي لزيادة سعر السلع والخدمات في اقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، ونرمز له في هذه الدراسة بالرمز **INF**.

المتغيرات المستقلة: تتمثل في كل من:

المتغير المستقل	الرمز	المفهوم
سعر الصرف	EX	قيمة العملة الدولة مقابل العملات الاجنبية.
النمو الاقتصادي	GE	معدل التغير الإيجابي في ناتج المحلي الاجمالي
الناتج المحلي الاجمالي	GDP	القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي تنتج داخل حدود الدولة.
الانفتاح الاقتصادي	OPNNES	هو عملية تخفيض القيود على التجارة بين الدول.
الكتلة النقدية	MS	الاجمالي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد.
معدل الفائدة	IR	هو النسبة المئوية التي تضاف الى مبلغ القرض أو ودیعة.
اجمالي الاحتياطات	FR	الاصول التي يحتفظ بيها البنك المركزي.

2.3. دراسة استقراريه السلاسل الزمنية والادوات المستخدمة :

1.2.3. دراسة استقراريه السلاسل الزمنية:

تم استعمال اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller Test) (ADF) للتأكد من مدى امتلاك السلاسل الزمنية لخاصية الرجوع الى المتوسطات بعد الصدمة العشوائية، يعتبر هذا الاختبار من بين أهم الاختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وأبسطها حيث نقوم بتطبيق اختبار الجذر الأحادي ADF من خلال ثلاثة نماذج كالتالي:

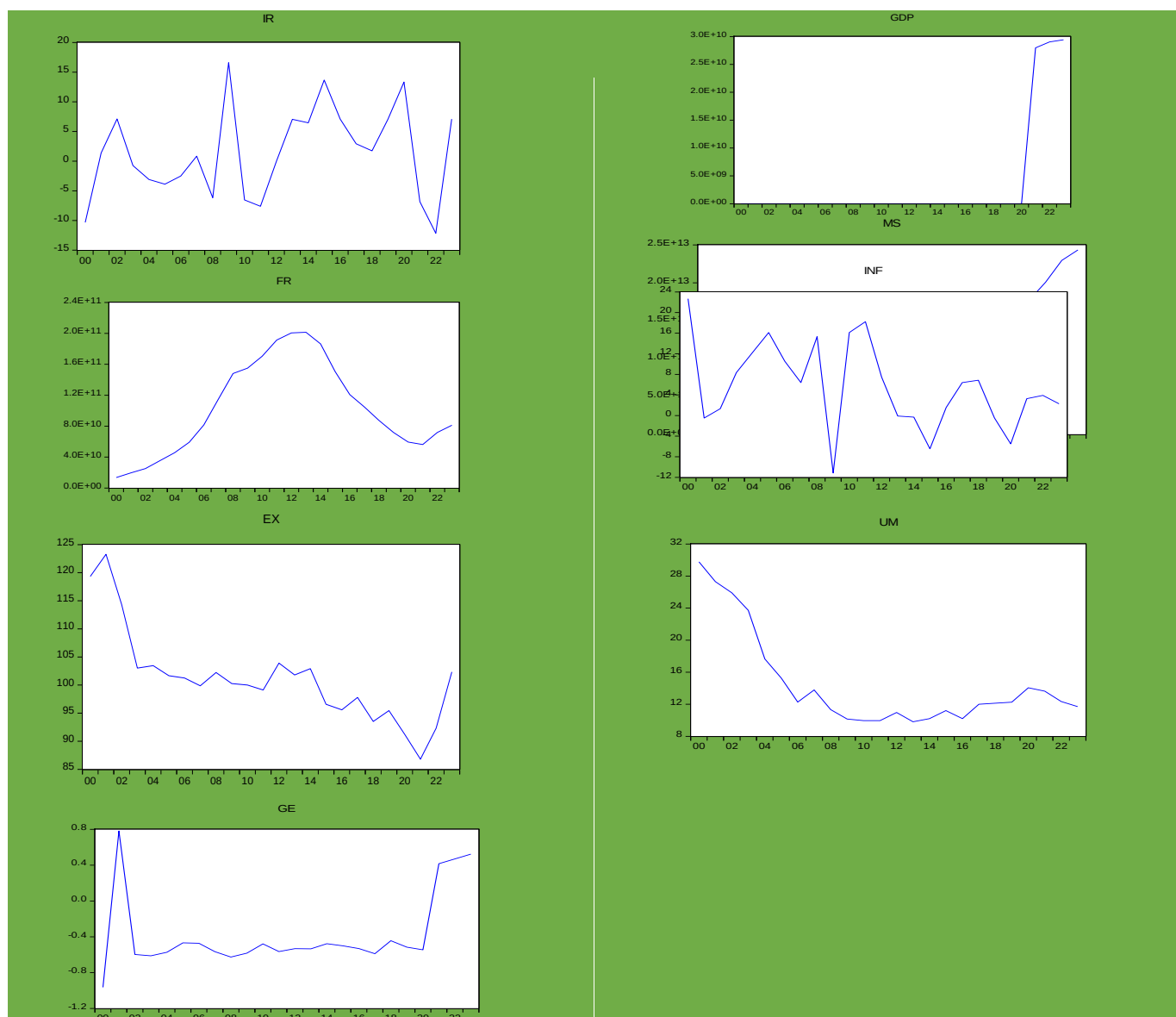
✓ بثبات الفردي والاتجاه العام.



✓ بالثبات الفردي.

✓ بدون ثبات الفردي وبدون الاتجاه العام.

الشكل رقم 01: يوضح تطور السلاسل الزمنية بالنسبة لمتغيرات الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10 EViews



الجدول 02:

اختبار
استقرارية
السلاسل الزمنية
ADF

المتغيرات	بثابت فردي و اتجاه	بثابت فردي	بدون فردي و اتجاه
الاستقرارية في المستوى			
INF	0,0028	0,0011	0,0005
OPENNES	0,7518	0,4402	0,7652
GE	0,0594	0,0239	0,0099
MS	0,7924	0,9999	1
GDP	0,925	0,9335	0,7262
IR	0,0085		0,0001
EX	0,6209	0,1319	0,3012
UM	0,5006	0,0092	0,0014
FR	0,2382	0,0445	0,2853
الاستقرارية في الفروقات الأولى			
INF	0,0001	0	0
OPENNES	0,9996	0,0024	0,0001
GE	0	0	0
MS	0,016	0,0377	0,8934
GDP	0,0036	0,0018	0,0001
IR	0,0015	0,0002	0
EX	0,0139	0,0132	0,001
UM	0,0124	0,0217	0,0028
FR	0,8353	0,576	0,1505

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10 EViews

بناء على نتائج اختبار الاستقرارية الوارد في الجدول أعلاه وعند مقارنة قيمة الاحتمال لاختبار ADF في النماذج الثلاثة مع مستوى معنوية 5% يتضح ان قيمة الاحتمال لاختبار ADF في النماذج الثلاثة تعود لسلسلة التضخم ومعدلات الفائدة دون مستوى 5% مما يؤكد استقرار السلسلة عند المستوى.

في المقابل تظهر نتائج الاختبار أن السلاسل الزمنية المتبقية ممثلة في كل من معدل النمو الاقتصادي، الكتلة النقدية، الناتج المحلي الخام، سعر الصرف، معدلات البطالة واجمالي الاحتياطات غير مستقرة في المستوى ، ولكن بعد تطبيق اختبار الاستقرارية على الفرق الأول تبين ان قيمة الاحتمال لاختبار ADF في النماذج الثلاثة للسلاسل التالية: GE، MS، EX، UM، FR تقل عن مستوى معنوية 5% أي انها مستقرة عند الفرق الأول.

أ -تعريف التكامل المشترك: هو البحث عن وجود علاقة توازنه بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير (الجليل، صفحة 156). ، تقوم فكرة التكامل المشترك على مفهوم اقتصادي للخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية على أن تفترض النظرية على وجود علاقة توازنه بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل لا تتباعد عن



بعضها بشكل كبير وهكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول
اليه النظام الاقتصادي. (بوشابو، صفحة 65)

ب شروط تطبيق التكامل المشترك:

- ✓ يجب أن تكون المتغيرات مستقرة في المستوى صفر (0) أو المستوى التكامل (1)
 - ✓ لا يمكن تطبيق نموذج ARDL إذا كانت أي من المتغيرات مستقرة في المستوى الثاني (2)
- ت خطوات تطبيق التكامل المشترك:

بعد التأكد من أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة إما في المستوى (0) أو بعد أخذ الفرق الأول (1)، وأنه لا يوجد أي متغير مستقر في الفرق الثاني (2)، نتبع مجموعة من الخطوات المنهجية لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار الحدود (Bounds Test) الذي اقترحه. (Pesaran et al. (2001) وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

الخطوة الأولى: تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج (Optimal Lag Length)

تعتبر هذه الخطوة حاسمة لضمان دقة نتائج النموذج. يتم اختيار عدد فترات الإبطاء (lags) الأمثل لنموذج ARDL غير المقيد بناءً على معايير المعلومات الإحصائية مثل معيار أكايكي للمعلومات (AIC) أو معيار شوارتز (SC). الهدف هو اختيار النموذج الذي يقلل من قيمة هذه المعايير، مما يضمن أن النموذج يفسر العلاقة الديناميكية بين المتغيرات دون فقدان درجات الحرية بشكل مفرط.

الخطوة الثانية: تقدير نموذج ARDL واختبار الحدود (Bounds Test)

بعد تحديد درجة الإبطاء المثلى، نقوم بتقدير معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بصيغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM). الفرضية الصفرية (H0) لهذا الاختبار هي "عدم وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل) بين المتغيرات". يتم حساب إحصائية فيشر (F-statistic) من هذا التقدير ومقارنتها بقيمتين حرجيتين:

- الحد الأدنى: (Lower Bound - I(0)) يفترض أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى.
- الحد الأعلى: (Upper Bound - I(1)) يفترض أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

وتكون قاعدة القرار كما يلي:

- إذا كانت $(F\text{-statistic}) > \text{الحد الأعلى}$ ، نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونستنتج وجود علاقة تكامل مشترك.



• إذا كانت $(F\text{-statistic}) < \text{الحد الأدنى}$ ، نقبل الفرضية الصفرية (H_0) ونستنتج عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

• إذا وقعت قيمة $(F\text{-statistic})$ بين الحدين الأدنى والأعلى، تكون نتيجة الاختبار غير حاسمة.

الخطوة الثالثة: تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل (Long-Run Coefficients)

في حال أثبت اختبار الحدود وجود تكامل مشترك، ننتقل إلى تقدير معاملات العلاقة التوازنية في المدى الطويل. هذه المعاملات تبين حجم واتجاه تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل الطويل.

الخطوة الرابعة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model - ECM)

أخيراً، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المرتبط بنموذج $ARDL$. الهدف من هذه الخطوة هو:

- تقدير معاملات العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات.
- تحديد معامل تصحيح الخطأ (ECT). يجب أن يكون هذا المعامل سالباً وذا دلالة إحصائية (بين 0 و -1) لكي تكون هناك عودة نحو التوازن في المدى الطويل. وتشير قيمته إلى سرعة التعديل، أي النسبة المئوية من اختلال التوازن في الفترة السابقة التي يتم تصحيحها في الفترة الحالية للعودة إلى المسار التوازني طويل الأجل.

بعد اتباع هذه الخطوات المنهجية، يمكننا الحصول على فهم شامل لطبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والتضخم والبطالة في الجزائر، سواء في المدى القصير أو الطويل.

3.3. دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2023 بالجزائر :

تشير نتائج الدراسة الى وجود بعض السلاسل الزمنية مستقرة في المستوى وأخرى في الفرق الأول مما تفتح هذه الخصائص التكاملية المحتملة الباب أمام دراسة علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية. تبعا لهذه الشروط فان استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية $ARDL$ (Autoregressive Distributed Lag) يعد الاجراء ملائما سعيا لنمذجة تلك العلاقة وقياس الاستجابة الانية والمستقبلية.

1.3.3. اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة :

يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار التكامل المشترك:

الجدول 03: نتائج الاختبار التكامل المشترك



F-Bounds Test		اختبار /قيم المعنوية
F-statistic=4,218262		
الحد الأدنى	الحد الأعلى	حدود المعنوية
1,92	2,89	10%
2,17	3,21	5%
2,43	3,51	2,50%
2,73	3,9	1%

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10EViews

با اعتماد على نتائج اختبار الحدود المشترك Bounds Test الظاهرة في الجدول تشير ان قيمة المحسوبة $F(4.218262)$ اكبر من جميع قيم الحد الأعلى و منه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة و التضخم وهذا يعني ان هناك ارتباط طويل المدى و مستقرا بالمتغيرات التابعة.

نتائج تقدير اختبار التكامل المشترك :

(1) نتائج تقدير معاملات علاقة المدى الطويل :

الجدول 04: نتائج تقدير معاملات علاقة المدى الطويل

الاحتمال المقابل	المعامل	المتغير
0.0356	- 1,072171	INF
0,4557	- 0,287192	opennes
0.0718	- 1.122961	UM
0,4652	#VALUE!	MS
0,9741	- 1.67E- 11	GDP
0	- 1.130185	IR
0,553	0.153097	EX
0,2302	- 3.92E- 11	FR

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10EViews



من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن بعض المتغيرات أظهرت وجود دلالة معنوية على المدى الطول، بينما لم تظهر متغيرات أخرى أي تأثير معنوي عند النظر إلى القيم الاحتمالية نجد أن متغير معدل الفائدة IR هو الوحيد الذي يملك دلالة احصائية حيث بلغ مستوى احتمال 0.0000 وهو أقل بكثير من حد معنوية المعتمدة 0.05 مما يدل وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الفائدة والتضخم حيث أن زيادة سعر الفائدة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض التضخم بمقدار حوالي 1.13 أما بخصوص البطالة UM فقد أظهرت دلالة ضعيفة حيث بلغت قيمة احتمالية 0.0718 بقيمة تقريبية من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود علاقة سالبة عكسية قريبة من حدود المعنوية الاحصائية أما بقية المتغيرات MS.EX.OPNESS.GDP قد تراوحت قيم احتمالاتها بين مستويات غير معنوية وهذا ما يدل على أنها ليس لها تأثير على التضخم ضمن هذا النموذج.

ومنه نستخلص أن التضخم يتأثر بشكل رئيسي مع معدل الفائدة على عكس المتغيرات أخرى وهذا ما يبرز أهمية السياسة النقدية وخاصة معدل الفائدة كعامل مؤثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2.3.3. نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول 05: نتائج تقدير علاقة المدى القصير وفقاً لمنهجية ARDL

المتغير	المعامل	الاحتمال المقابل
D(GDP)	- 1.67E- 11	0.8872
D(IR)	- 1.130185	0.0000
CointEq(- 1)*	- 2.072171	0.0000
Adjusted R- squared=10.94650		R- squared=0.88666
Prob(F- statistic)=		F- statistic=4,21826

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات 10EViews

تشير النتائج تقدير معاملات في المدى القصير المبينة من خلال الجدول نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ معنوي وأقل من الواحد وهذا يدل على وجود علاقة توازن طويلة أجل بين التضخم ومتغيرات أخرى، حيث نلاحظ أن سعر الفائدة يؤثر بشكل معنوي على التضخم في الأجل القصير حيث بلغ معامل 1.130185 بقيمة احتمالية 0 وهذا يدل على وجود علاقة عكسية قوية وذو دلالة احصائية بين سعر الفائدة والتضخم وهذا يعني أن كل زيادة 1 في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض التضخم بـ 1.13 مما يعكس فعالية السياسة النقدية في كبح التضخم من خلال امتصاص السيولة، كما نلاحظ أن ناتج المحلي الاجمالي ليس له أي تأثير معنوي على التضخم في الاجل



القصير حيث بلغ معامل هذا المتغير ب -1.67 مع قيمة احتمالية مرتفعة بقيمة 0.8872 مما يشر الى عدم وجود تأثير مباشر على التضخم في مدى القصير.

3.3.3. تقدير معادلة نموذج التضخم:

$$+ IR*(6)C + (1-)GDP*(5)GDP + C*(4)FR + C*(3)EX + C*(2)C + (1-)INF*(1)INF = C - \\ + MS*(8)C + (1-)IR*(7)C$$

$$(11)UM + C*(10)OPENNES + C*(9)C$$

$$INF = -1.07217109648*INF(-1) + 0.153097259808*EX - 3.92334314594e- \\ 11*FR - 1.6747642067e-11*GDP$$

$$- 4.75908993811e-10*GDP(-1) - 1.13018502422*IR - 1.26089845132*IR(-1) - \\ 4.8843355724e-13*MS -$$

$$44.5426256062 + UM*1.12296093539 - OPENNES*0.287192229298$$

في الشكل أعلاه نلاحظ أن:

✓ كل زيادة بوحدة واحدة في التضخم المتأخر بفترة واحدة، تؤدي الى زيادة قدرها وحدة في التضخم الحالي.

✓ يظهر سعر الصرف بتأثير إيجابي على معدلات التضخم.

✓ تأثيرات ضئيلة للمتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة و الكتلة النقدية) لها معاملات صغيرة جدا مما يعني أن تأثيرها على التضخم وفقا لهذا النموذج يكاد يكون معدوما.

خاتمة :

لقد كشفت دراستنا أن السياسة النقدية التي تتخذها السلطات النقدية هي مجموعة من الإجراءات و التدابير الهادفة الى التحكم في عرض النقود بما يلبي احتياجات الاقتصاد، وبالتالي التأثير المباشر على معدلات التضخم. فعندما يواجه الاقتصاد فجوة انكماشية (مصحوبة غالبا بارتفاع في البطالة و انخفاض الأسعار) تتبنى السياسة النقدية نهجا توسعيا لزيادة السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وعلى النقيض في حالة الفجوة التضخمية المصحوبة بارتفاع الأسعار و انخفاض القوة الشرائية. تطبق سياسة انكماشية لامتصاص السيولة و الحد



من الضغوط التضخمية، و ذلك عبر أدوات كمية رئيسية مثل سعر إعادة الخصم عمليات السوق المفتوحة و متطلبات الاحتياطي القانوني. يعد البنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن هذه المهام النقدية، وقد حصل على استقلالية أكبر في إدارة شؤون النقد و القرض و هذه الاستقلالية يمكنه من تحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة في استقرار الأسعار (مكافحة التضخم) و الحفاظ على مستويات توظيف مقبولة (خفض البطالة)، بمعزل عن التدخلات السياسية. كما تضمن استقلالية البنك المركزي الشفافية في نشر البيانات المالية و النقدية. مما يساهم في تعزيز فعالية صياغة و تطبيق السياسة النقدية.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بناءً على التحليل القياسي الذي تم في الفصل الثاني، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية التي تسمح باختبار صحة الفرضيات:

1. اختبار الفرضية الأولى: "تعتبر السياسة النقدية الاستراتيجية المثلى التي تنتهجها السلطات في أي بلد للتحكم في معدلات التضخم".

أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية إلى حد كبير. حيث أظهر نموذج التضخم وجود علاقة عكسية وقوية وذات دلالة إحصائية في المدى الطويل بين سعر الفائدة (كمؤشر رئيسي لأداة السياسة النقدية) ومعدل التضخم في الجزائر. فقد بينت النتائج أن رفع سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التضخم، مما يؤكد فعالية السياسة النقدية في كبح جماح التضخم عبر آلية امتصاص السيولة وتقليل الطلب الكلي. هذا يدعم فكرة أن استهداف التضخم عبر أدوات السياسة النقدية، وخصوصاً سعر الفائدة، يمثل استراتيجية فعالة لتحقيق استقرار الأسعار.

2. اختبار الفرضية الثانية: إن تقلبات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 راجع إلى العديد من العوامل الاقتصادية على رأسها الأزمات المالية التي شهدتها العالم على رأسها أزمة الرهن العقاري خلال سنة 2008، وأخرها أزمة كورونا 2019 التي شهدتها العالم .

أظهرت النتائج أن هذه الفرضية لم تتحقق بشكل مباشر وكامل. فالدراسة القياسية أثبتت أن هناك علاقة معنوية عكسية بين التضخم و معدل الفائدة ، وهذا أمر لابد للسلطات النقدية التفتن له ليس على الصعيد المحلي ،بل على مستوى الصعيد الدولي ، فتقلبات معدلات الفائدة الصادرة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي له أثر بالغ على أسعار الدولار الأمريكي في السوق العالمي ، و كنتيجة لذلك فكل الدول تعتمد في صادراتها على الدولار الأمريكي ستتأثر في حال وجود تقلب في أسعاره سواء ايجابا أو سلبا ، فضلا عن التضخم المستورد تبعا لارتفاع أسعار السلع في بورصة البضائع .



المراجع :

- اكرام حداد، و مشهور هذلول. (2008). النقود والمصارف. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الغالي، ع. ا. & كاظم، س. (n.d.). نظرية والسياسة النقدية. أسكندرية: دار الفنون والاداب لطباعة والنشر.
- جامع، ن. ح. (2020). أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة 1973-2017 دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية . مجلة دراسات.
- جليط، ا. (2020). تقييم فعالية سياسة أستهذاف التضخم في الجزائر -دراسة قياسية . المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية .
- رنده بوشابو. (بلا تاريخ). اختبار السببية و التكامل المشترك بين بعض أدوات السياسة المالبة وعرض النقود في الجزائر (1996-2017). ام البواقي، علوم اقتصادية.
- زروق، إ. ب. (2021). التضخم قياسية و آثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري .جامعة باتنة 1: جامعة باتنة 1.
- سلمان، م. أ. (2025). أثر معدل التضخم و البطالة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية . مجلة جامعة فزان العلمية .
- صالح مفتاح. (2005). نقود والسياسة النقدية . القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع.
- هجيرة عبد الجليل. (بلا تاريخ). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر . تلمسان، العلوم الاقتصادية، الجزائر.